1– مقدمة 1
2– مفهوم الاستثمار 1
3– مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 1
4– أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 3
4.1– الاستثمار المشترك 3
4.2– استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية 3
4.3– مشروعات أو عمليات التجميع 3
4.4– عمليات الاندماج أو التملك: 4
5– الطبيعة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر 4
6– تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر 4
7– محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: 5

1- مقدمة

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات. فهو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي، و الكفيل بتوفير مناصب الشغل و إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الاستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير.

و له آثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل؛ لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثما ري و توفير الظروف المناسبة له و إزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الاقتصادية و الاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك القائمين به (المستثمرين). أي وضع سياسة استثمارية رشيدة . و تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية. هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار و تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم. غير أن نواحي الاستثمار متنوعة و متعددة و تستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، الأمر الذي يدفع الحكومات إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويل برامج استثماراتها. و من بين هذه المصادر و الأكثر تدفقا خلال العقدين الأخيرين الاستثمار الأجنبي.

2- مفهوم الاستثمار

لقد عرف العديد من الاقتصاديين الاستثمار بمفهومه الاقتصادي، فعرفه جون مينارد كينز بأنه (الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة). وعرفه آخرون بأنه (هو الاضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال مدة زمنية معينة)، وعرفه آخر بأنه (توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء سندات أو أسهم في سوق الأوراق المالية وهذا هو المعنى المالي، أما بناء رأس مال جديد فهو المعنى الإقتصادي). وفي تعريف آخر، فالاستثمار (هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الذي يوظف لتكوين طاقات إنتاجية جديدة سواء كانت مادية أو بشرية، ويتحمل فيها المستثمر هامش من المخاطرة ويمكن أن تؤدي إلى نمو دائم).

3- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قدمت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر فنجد منظمة التجارة العالمية ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم اصلا انتاجيا في البلد المضيف بقصد إدارته. اما صندوق النقد الدولي (FMI)

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة % 10 من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشر. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية :

- إنشاء أو واضيع مؤسسة أو فرع ؛

- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة،

- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).

وعموما فإن صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كلا منهما ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعكس سعي كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر

والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. كما عرفت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها. من خلال التعاريف التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر اغلبها يرتكز على العلاقة الطويلة في الدولة المضيفة ولم يحدد شكل الاستثمار من التعريف، لذلك ركز على أن الاستثمار الأجنبي يقصد به كافة المشروعات التي

يتم إنشاؤها من قبل المستثمرين الأجانب من خلال مشاركة المستثمر في الدولة المضيفة أو يمتلكونها بالكامل وقد يسيطرون على الإدارة تتميز بأنها استثمارات طويلة الأجل. وبالتالي حدد هذا التعريف شكل الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث قد يكون مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مساهم فيه مع المستثمر الوطني. وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تدفق رؤوس الأموال خارج الدول الأم لتحقيق الأرباح. ويعتبر الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا إذا شارك في ملكية رأس مال الشركة بنسبة 10 % أو أكثر، وتختلف نسبة الملكية المشروطة من دولة إلى أخرى فهولندا تحدد نسبة الملكية بـ 100 %، بينما النمسا وكندا تحددها بـ50 %، واستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا بـ25 %، أما فلندا وفرنسا وإسبانيا تحدد نبة الملكية بـ20 % ، وفي الدنمارك والولايات المتحدة فنجدها % 10.

4- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وكالآتي:

4.1- الاستثمار المشترك

يعد هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمية، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين).

4.2- استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين.

- اقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل الى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. وعادتا ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

4.3- مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والطرف المحلي يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح مرتجا نهائيا، وفي معظم البلدان النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة او المعرفة اللازمة

والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. ومن الجدير بالذكر ان مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك او شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

4.4- عمليات الاندماج أو التملك:

وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى وقد زادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر ، ويقصد به أن الموجودات والعمليات لشركتين يعودان إلى دولتين مختلفين والتي تجمعت في انشاء (تأسيس) كيان قانوني جديد ، ويحدث الاندماج عندما توضع موجودات شركتين تحت سيطرة شركة واحدة يملكها مساهمو الشركتين الأصليتين ، وأن الاندماج لا تخرج عن كونها صفقة تضم شركتين أو أكثر يتم فيها تبادل الأسهم لكن شركة واحدة تنتج فقط من تلك الصفقة ، وعادة ما يحدث الاندماج بين شركتين من نفس الحجم تقريباً وتربطهما علاقة ودية حيث تفضل الشركة الناتجة عن الاندماج أن تحمل أسم مشتق من الشركتين المندمجتين.

5- الطبيعة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر

نقصد به ماهو دافع الشركات الأجنبية الى التوسع وشراء أصول خارج الدولة

- **التوسع الأفقية HORIZONTAL INVESTMENTS**: تتوسع بشكل اوفقي يعني بنفس النشاط من اجل توسيع السوق.
- **الاستثمارات العموديةVERTICAL INVESTMENTS**: الهدف استحواذ على الموردين مثال شركة للصناعة السيارات تحتاج الى حديد الى خشب معين من اجل ضمان هده المادة ما تنقطع وتقليص التكلفة ولهدا تقوم بأنشاء الشركة في تلك البلد.
- **الاستثمارات المختلطةCONGLIMERATE INVESTMENTS**: هو استراتيجية استثمار تستخدم لتوزيع المخاطر عبر عدد من فئات الأصول. إعادة التوازن إلى محفظتك هي واحدة من العوامل الحاسمة والضرورية في تأمين الاستثمارات الناجحة على المدى الطويل.

6- تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر

- رأس المال الممتلك equity capital: ويسما أيضا رأس المال المساهم به

- الأرباح المعاد استثمارهاreinvestment earnings
- القروض داخل-الشركة intra-company loans: القروض بين الشركة الأم وفروعها

7- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **المحددات الاقتصادية:** إنَّ توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة.
- **الاستقرار السياسية** : وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما ايضا على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد.
- **المحددات القانونية والتشريعية:** تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة الى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها.
- **وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه:** يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة.

8- الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر

الصفات	الاستثمار الاجنبي المباشر	الاستثمار الاجنبي غير مباشر (المحفظي)
السيطرة	مباشرة	غير مباشرة
الملكية	10%حد ادنى	اقل من 10%
تركيبة الموجودات	مالية وغير مالية	مالية فقط
الهدف	الوصول الى الاسواق والموارد والكفاية	تحقيق أعلى الأرباح
طبيعة النشاط	انتاجي يرافقه نقل للتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية والتنظيمية	استثمار في الاوراق المالية فقط
الثبات	لا يتجزأ وأكثر تكتلا	يتسم بالتغيير وأقل تكتلا ويمكن تجزئته
المدى الزمني	استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الاجل غالبا
الاستقرار	تقلبات أقل نسبيا	تقلبات أكبر
قنوات الحركة	الشركات المتعدية الجنسيةTNCs	الأفراد ووسط السوق (عبر سوق الاوراق المالية)
الانتشار والتفضيل	أكثر انتشارا وأحتل أسبقية على المحفظي	منتشر ولكن بشكل اقل